المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11 et 12/07/2015

السينما وحقوق الإنسان بالناظور

٨٦/٦٥٦٣

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور ، يومي 10 و11 يوليوز الجاري بالناظور، الدورة الثالثة لأيام السينما وحقوق الإنسان تحت شعار "الهجرة من خلال الفن السابع ".

وذكر بلاغ للجنة أن برنامج هذه التظاهرة يتضمن بالخصوص عرض فيلمي "المنطقة البينية " و"سامبا" ، على الساعة العاشرة ليلا بمركب الصناعة التقليدية ، فضلا عن إجراء نقاشات عامة وتقديم خلاصات.

وحسب أرضية اللقاء فإنه بالنظر إلى أهمية السينما والصورة في عالم اليوم، ارتأت اللجنة أن تكون للفن السابع " أدوار ريادية في التعاطي مع الهجرة كإحدى القضايا التي يعرفها المغرب الراهن الذي يعد أرض هجرة بامتياز منذ موجة الهجرة الأولى التي انطلقت مع الحرب العالمية الأولى، ويتحول تدريجيا إلى أرض استقبال وتوافد ".

وسجل المصدر أن عالم اليوم يقع تحت هيمنة الصورة التي أضحت تصاغ بطرق عديدة، مما جعل التربية الحديثة "تتأثر بهذا المكون الذي يتعين الإرتقاء به لجعله أحد ركائز بناء ثقافة سينمائية حقوقية بمدخل كوني، ثقافة تؤمن بالحق في الاختلاف والتسامح والتعدد وتساهم في تغيير تناقضات الواقع، والبحث عن مخارج لإشكالاته " .

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد لاعتماد ملاحظي الانتخابات

3/56/48

◆ أوسي موح لحسن

موازاة مع إعداد الترسانة القانونية المتعلقة بالاستحقاقات المقبلة من قبل الحكومة والمصادقة عليها بالبرلمان وأيضا مواصلة التشاور بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية، بدأت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في أولى الخطوات لاعتماد ملاحظي الانتخابات المقبلة.

أولى الخطوات التي أقدمت عليها اللجنة هي إعلان فتح باب وضع الترشيحات للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات برسم استحقاقات 2015، وذلك بناء على الفصلين 11 و 161 من الدستور؛ وأيضا بناء على الظهير رقم 1.11.19 الصادر في 25 من ربيع الأول 1432 (فاتح مارس 2011) المتعلق بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة 25 منه؛ وبناء على القانون 30.11 الذي يقضي بتحديد شروط و كيفيات الملاحظة المستقلة و المحايدة للانتخابات.

وضع الترشيحات لاعتماد الملاحظات والملاحظين الوطنيين و الدوليين من أجل القيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للعمليات الانتخابية تخص انتخاب ممثلي مجالس الجهات و الجماعات، المقرر يوم 4 شتنبر 2015؛ وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر 2015 انتخاب مجلس المستشارين، المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان فإنه «طبقا للمادة 2 من القانون 30.11 المشار إليه أعلاه، فإن الهيئات التي يمكن أن تقوم بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات هي: المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات؛ وجمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان، و نشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والسيرة وفق أنظمتها الأساسية؛ والمنظمات غير الحكومية الدولية المؤسسة بصفة قانونية، طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات».

وأعلن المجلس أن على تلك الهيئات أن توجه طلباتها إلى اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات و ذلك بتحميل طلب الاعتماد الإلكتروني أسفله و إرساله عبر البريد الإلكتروني، كما يمكنها إيداع طلبات الاعتماد بمكتب الضبط بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكائن بحي الرياض، الرباط، في ظرف مغلق موجه لرئيس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، وحددت آخر أجل لاستلام الطلبات هو 30 يوليوز 2015.

وأضاف أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات ستبت في طلبات الاعتماد المقدمة وفق الشروط المذكورة، وتبلغ قراراتها للهيئات المرشحة، في أجل أقصاه 10 غشت 2015، وأنها تشجع الترشيحات المبرزة للتنوع الجغرافي والثقافي ولبعد النوع وكذا ترشيحات الجمعيات العاملة في مجال الحماية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن شروط قبول طلب الاعتماد بالنسبة للملاحظات والملاحظين الوطنيين ألا يكونوا مرشحين برسم العملية الانتخابية موضوع الملاحظة؛ وأن يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية العامة وأن يوقعوا الميثاق المحدد للمبادئ و القواعد الأساسية المتعلقة بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. وبالنسبة للملاحظات و الملاحظين الدوليين عليهم أن يبرهنوا على تجربة في مجال ملاحظة الانتخابات؛ وأن يوقعوا الميثاق المحدد للمبادئ و القواعد الأساسية المتعلقة بالملاحظة المستقلة و المحايدة للانتخابات.

Conseil national des droits de l'Homme

بعدّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحركة النسائية: مصادقة مجلس النواب على بروتوكول «سيداو» «خطوة إلى الأمام»

2/5662

◆ رضوان البلدي

ما أن صادق مجلس النواب في جلسة تشريعية عمومية مساء الثلاثاء الماضي، بإجماع النواب الحاضرين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حتى سادت حالة من الارتياح داخل أوساط الحركة النسائية، خصوصا بعد تصويت فريق العدالة والتنمية لفائدة البروتوكول.

الجمعيات النسائية التي سبق وأن خاضت صراعا قويا مع حزب العدالة والتنمية، الذي كانت له تحفظات على بعض بنود البروتوكول، اعتبرت مصادقة إخوان ابن كيران بمجلس النواب «خطوة إلى الأمام»، كما ذهبت إلى ذلك خديجة الرياح منسقة الحركة من ديموقراطية المناصفة، التي لم تخف ارتياحها على الإجماع الذي حصل وسط النواب حول البروتوكول، والذي قالت إن المصادقة عليه «تترجم التزام المغرب بالمواثيق الدولية وتؤكد السير إلى الأمام في بناء دولة الحق والقانون».

الفاعلة الجمعوية، وبعد أن شددت على أن البرتوكول يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من الاعتراف بصلاحية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، أضافت أن هذه الآلية «ستلعب دورا مهما في التصدي إلى كافة التمييز ضد المرأة»، وذلك أنه سيصبح من اختصاصاتها، حسب الرياح «البت في التبريرات المقدمة من قبل أفراد أو مجموعات خاضعين لولاية الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا لأي من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

وإذا كانت الرياح قد عبرت عن ارتياحها عن الإجماع الذي حصل وسط برلمانيي الغرفة الأولى، فإن فوزية عسولي رئيسة فيدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة، هي الأخرى نوهت بهذه الخطوة، ووصفتها بـ«الإيجابية»، ففي نظرها شكلت «جوابا عن مطلب طالما رافعت من أجله الفيدرالية وعموم فعاليات الحركة النسائية»، مضيفة أن توطيد المنظومة الحقوقية بتشكيل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة «سيساعد على تقوية سبل الانتصاف» لفائدة المرأة، التي تعاني في نظرها، من «حيف وعنف كبيرين».

وإلى جانب الجمعيات النسائية، التي عبرت عن ارتياحها لمصادقة الغرفة الأولى، نوه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمصادقة مجلس النواب على البروتوكول بوصفها «خطوة حاسمة على درب استكمال مسار الانضمام إلى هذين البرتوكولين».

وأفاد بلاغ للمجلس، بأن انضمام المغرب لهذين البروتوكولين «يعد تعبيرا عن التزام سيادي وطوعي للمغرب»، معتبرا أن توطيد المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان «سيمكن من تقوية سبل الانتصاف على المستوى الوطني في تكامل مع الوسيلة الجديدة المفتوحة بمقتضى البروتوكولين الاختياريين».

وإذا كان حزب العدالة والتنمية يشهر ورقة التحفظ بخصوص مخالفة بعض بنود الاتفاقية لعدد من تعاليم الدين الإسلامي، فإن القيادي بالحزب محمد يتيم أوضح في هذا الاتجاه أنه من الناحية الدستورية فإن تلك «المراجعة لا يمكن أن تطال الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، والنظام الملكي والاختيار الديمقراطي والمكتسبات في مجال الحقوق والحريات»، مضيفا أن المغرب رفع التحفظات بصفة حصرية على تلك التي أصبحت متجاوزة بفعل اعتماد تشريعات وطنية جديدة ومتقدمة، وأعطى المثال على ذلك بـ«مدونة الأسرة وقانون الجنسية».

Conseil national des droits de l'Homme

اعتبرت المشروع مكسبا رغم ما تشهده قضية المرأة من تجاوزات

الحركة النسائية تطالب الحكومة بتسريع وتيرة إصلاح ملف المرأة وتفعيله بعد المصادقة على اتفاقية «سيداو»

حليمة المزروعي

رغم ما يشهده ملف المرأة من تجاوزات، استطاعت الحركة النسائية أن تحقق مكسبا جديدا، يتمثل في مصادقة مجلس النواب يوم الثلاثاء المنصرم على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروف باتفاقية "سيداو"، حيث طالبت الحكومة بتسريع وتيرة الإصلاح لقضايا المرأة وتفعيل مقتضيات وسبل إنصافها.

وأكدت بشرى عبدوه عضو فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أن المصادقة على هذه الاتفاقية تعد مكسبا للنساء وتقلص من حجم المعاناة التي تطالهن، سيما أن هذا البروتوكول يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من الاعتراف بصلاحية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة للبت في التبريرات المقدمة من قبل أفراد أومجموعات خاضعين لولاية الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا لأي من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

اعتبرن المشروع مكسبا لهن رغم ما تشهده القضية النسائية من تجاوزات

الحركة النسائية تطالب الحكومة بتسريع وتيرة إصلاح ملف المرأة وتفعيله بعد المصادقة على اتفاقية «سيداو»

حليمة المزروعي

رغم ما يشهده ملف المرأة من تجاوزات، استطاعت الحركة النسائية أن تحقق مكسبا جديدا، يتمثل في مصادقة مجلس النواب يوم الثلاثاء المنصرم على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروف باتفاقية"سيداو"، حيث طالبت الحكومة بتسريع وتيرة الإصلاح لقضايا المرأة وتفعيل مقتضيات وسبل إنصافها.

وأكدت بشرى عبدوه عضو فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أن المصادقة على هذه الاتفاقية تعد مكسبا للنساء وتقلص من حجم المعاناة التي تطالهن، سيما أن هذا البروتوكول يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من الاعتراف بصلاحية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة للبت في التبريرات المقدمة من قبل أفراد أومجموعات خاضعين لولاية الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا لأي من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

هذا، ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة الاستكمال في أقرب الآجال، لنظام وطني لحماية حقوق المرأة من خلال المصادقة على مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة ومشروع القانون المتعلق بالهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ، واعتبر أن مسلسل مراجعة التشريع الجنائي فرصة لتعزيز وسائل انتصاف النساء ضحايا انتهاك حقوقهن المكرسة من طرف الدستور واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، موضحا أنه بعد استكمال مسلسل الانضمام فإن المغرب سيكون الدولة 107 الطرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و الدولة 116 الطرف في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأنه بانضمامه لهذين البروتوكولين، سيقر المغرب باختصاص كل من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في استلام ودراسة الشكايات والبلاغات المقدمة من طرف الأفراد أو مجموعات الأفراد بموجب الولاية القضائية للدولة، والتي يدعون فيها أنهم ضحايا لانتهاك أي من الحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وسبق للمجلس أن وجه بتاريخ 27 مارس 2014 و2 يونيو 2015 رسالتين إلى رئيس مجلس النواب من أجل التسريع بمسلسل المصادقة على مشروعي القانون بالموافقة على البروتوكولين المذكورين.

العلم

مجلس اليازمي يقدم أرقاما صادمة حول المصابين بالسيدا

10017 مغربي مصاب و6 وفيات أسبوعيا

2326718

عزيز اجهبلي

قارب المجلس الوطني لحقوق الإنسان أحد الطابوهات في المغرب من خلال فتح النقاش مع قضاة والسلطة القضائية بما في ذلك رجال الدرك والشرطة القضائية في ورشة حول «السيدا» وحقوق الإنسان أول أمس الخميس 9 يوليوز 2015 بمدينة أكادير.

وأكدت مصادر موثوقة أن اللقاء قدمت فيه مداخلات أعطت أرقاما صادمة متعلقة بالمصابين بهذا الداء، وأوضحت أنه على المستوى العالمي هناك 35 مليون مصاب وهم حالات متعايشة مع هذا الوباء، والإصابات الجديدة تمثل 2 مليون و100 ألف مصاب.

وبالنسبة للوفيات سنويا تصل إلى 1 مليون و500 ألف، أما على المستوى الوطني فالحالات المتعايشة مع هذا الداء يصل عددها إلى 10017 حالة تتوزع على العديد من الجهات. وأفادت المداخلات في هذا اللقاء أن جهة سوس ماسة لها نصيب الأسد بـ 24% من العدد الإجمالي الموجود في المغرب و18% لجهة مراكش تانسيفت و14% لجهة الدار البيضاء الكبرى.

وذكرت أن التوقعات بالنسبة لجهة سوس ماسة فأكثر من 6000 حالة موجودة بهذه الجهة وأن 68% من المصابين لا يعلمون بإصابتهم، بالإضافة إلى أن الوفيات في الأسبوع بالمغرب يصل إلى 6 وفيات بالنسبة للمصابين بالسيدا.

وتناول المتدخلون في هذا اللقاء المنظم بتنسيق ما بين فرع جمعية محاربة السيدا واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير، موضوعي «مرض فقدان المناعة المكتسب / السيدا: الأدلة والأدوات من أجل إبطاء بشكل جذري الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية ووضع حد للوفيات الناجمة عن ذلك» و«داء فقدان المناعة المكتسب/ السيدا: القوانين المعيبة والعراقيل السياسية الأخرى المعيقة لمواجهته».

1126/9

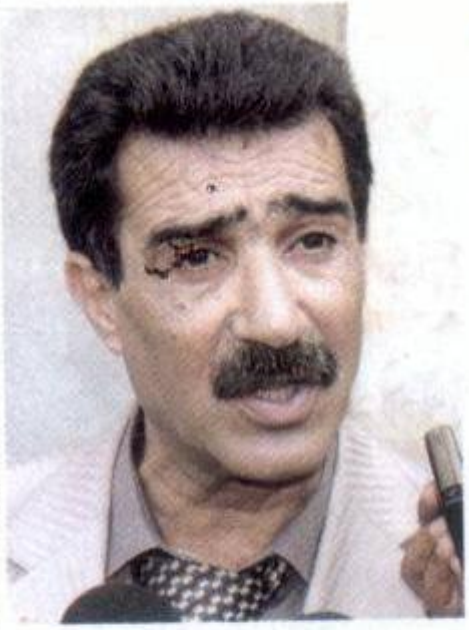

«La peine de mort n'a jamais fait cesser la violence meurtrière. Le colonisateur français avait condamné et exécuté de nombreux résistants» ■

Mohamed Sebbar, *Secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme*

Amendement de la loi sur les conditions de travail des employés domestiques

L'âge légal d'accès au travail sème la discorde

Le projet de loi 19.12 relatif aux "conditions d'emploi et de travail des employés domestiques" n'en finit pas de faire parler de lui. Le mercredi 8 juillet 2015, les groupes parlementaires à la Chambre des Représentants, ont déposé leurs amendements à ce projet de loi qui fixe à 16 ans l'âge d'accès au travail domestique.

Ce projet de loi, qui date du gouvernement Abbas El Fassi, tarde à être ratifié. Depuis des années, il sème la discorde entre le gouvernement et différentes associations de défense des droits de l'Homme et des enfants. En effet, le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) et le CESE (Conseil économique, social et environnemental) recommandent de fixer l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans, en se référant aux conventions de l'OIT (Organisation internationale du Travail). Quant au gouvernement, il propose de porter à 16 ans révolus, l'âge d'accès au travail domestique. Une proposition qui se fonde sur la convention de l'OIT qui n'interdit pas clairement le travail des enfants au-delà de l'âge de 15 ans, en laissant aux Etats le loisir de tenir compte de la notion de l'âge et de la protection de l'enfance de plus de 15 ans.

Face à cette situation, le collectif associatif "Pour l'éradication du travail des petites bonnes", qui mène un combat sans relâche pour rétablir leur dignité, monte, de nouveau, au créneau pour renforcer son action de lobbying auprès des chefs des groupes parlementaires et des députés. Son objectif étant d'inciter ces responsables à voter pour «*rétablir les filles mineures dans leurs droits en votant un amendement portant à 18 ans l'âge d'accès au travail domestique*». «*Nous appelons également à mettre en place les structures et les ressources humaines et matérielles pour réparer les effets du travail domestique sur les enfants qui en sont victimes et faciliter leur réinsertion en famille et à l'école*», nous avait déclaré Omar Saadoun, responsable du pôle de Lutte Contre le Travail des Enfants LCTE à l'association INSAF (Institution Nationale de Solidarité avec les Femmes en détresse) ■

K. Alaoui